أيديهم أكبر من جيوبنا !

سيد سلامة

إسماعيل منتصر

تصوير: صبرى صلاح

أكتوبر

تجار سوق الخضار لم يعجبهم ماكتبناه عنهم فى العدد الماضى . . فقد قلنا إن اناسا – حسبنا الله ونعم الوكيل فيهم – يضعون أيديهم فى جيوبنا . . ولكن بطريقة تبدو شريفة . .

ومن بين ما كتبناه ولم يعجب تجار سوق الخضار انهم يشتركون فى وضع « التسعيرة » مع لجنة تسمى اللجنة العليا للتسعيرة . ومع ذلك فإنهم لا يلتزمون بشىء . . وفهم ألف طريقة لرفع الأسعار تبدأ « بالتولة » مرورا « بالقصاصة » وانتهاء « بالباع » أما مسألة « الليل » فإنها قصة أخرى . إن تجار الجملة يبيعون جزءا كبيرا من السلع ليلا . أى عند غياب الرقابة . ومع أنا لا نشك فى ذمة أحد . كما اننا لسنا جهة اختصاص لاتهام أحد . فإن هناك امرا يدعو إلى العجب . لقد تغير نظام المراقبة على سوق الجملة منذ شهر مارس الماضى . ولا أحد يعرف لماذا أصدرت الأجهزة المختصة فى محافظة القاهرة . أمرا من المسئولين عن التموين والتجارة الداخلية . مضمونه : أنه على الضباط من رتبة الملازمين وكذا مفتشى التموين . مراقبة عمليات البيع والشراء فقط . . دون الرقابة . . إلا فى الحملات إلا فى أثناء وجود رئيس الوحدة أو المشرف العام على أجهزة السوق . وانهى هذا الأمر دون إضافة كلمة أخرى تفيد السبب فى إصداره . ثم لماذا شهر مارس بالذات ؟ لا نعرف ! !

ومن الطبيعى ألا يتواجد رئيس الوحدة ليلا . وعلى طريقة عبد الوهاب فى « الليل لما حل » تباع السلع بالأسعار التى يطلبها تجار السوق الكبار . أما الصغار فعليهم التنفيذ . مادامت جلود المستهلكين تحتمل الضرب بعصا أو كرباج الأسعار . هذا بالإضافة إلى أن ليل سوق الخضار . يختلف عن أى ليل آخر . إنه هادئ . يمتاز بأنه خال من « عسكرى » الدورية . وحتى لو وجد هذا العسكرى الأزرق . أى مفتش التموين . فإنه هو الآخر لا يعرف من خبايا أو زوايا السوق الكثير . إنه غير مستطر . ويجرى تغييره كل ثلاثة شهور . . العسكرى « الأبيض » أى محرر وزارة الداخلية . فماذا يفعل أمام سطوة وجبروت تجار الجملة . لو أراد أن يفعل شيئا ؟

إن أمامنا دراسة حول إمكانية الحد من ارتفاع الأسعار . . وقد قام بها متخصصون فى المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية . . وكل ما نخشاه هو إلا يلتفت إليها أحد من القراء . أو قد يبز كتفيه قبل أن ينتهى من القراءة ويقول : دراسة ؟ ؟ مدد يا دراسة ! !

لقد شبعنا وأكلنا كثيرا من مئات الدراسات حول الأسعار ومشاكلها ! لكننا لم نأكل ولم نشبع من السلع المطروحة فى السوق . وسوف نأخذ هذه الدراسة مكانا أمينا إلى جانب أخواتها من الدراسات الأخرى فى الأدراج . فنصبح مثل كان وأخواتها « ترفع » الأسعار و « تنصب » على المستهلك .

فقد لا يهم أحد أن مشكلة التضخم أصبحت مشكلة معاصرة لكل المجتمعات . وأنها اصبحت فى مصر مشكلة المشاكل . ووصلت إلى مستوى حرج . لكن الذى يهم الناس أن الأسعار فى مصر تتزايد كل عام بواقع ٤٠٪ وأكثر . ولابد من الوصول إلى حل سريع .

ثم ماذا يعنينا . . إن منتجات الألبان فى مصر ارتفعت . ووصل سعر الكيلو الواحد من اللبن الى حوالى ٤٠ قرشا . . والجبن أكثر من ١٤٠ قرشا . . والجبن الرومى أكثر من ثلاثة جنيهات . وأن الارتفاع يرجع إلى الزيادة فى أسعار الأعلاف . وأجور العمل . وسعر الخيال . وارتفاع أسعار الفائدة . وأن سعر العلف المصنع زاد بنسبة ٣٥٠٪ والردة ٢٠٠٪ والبرسيم ٢٢٥٪ وأن سعر العامل زاد بنسبة ٣٣٠٪ . كل هذه الأرقام على العين والرأس . ولكنها مشكلة لنا وللقارئ .

أما نحن فقد كتبنا كثيرا . . وملأنا كثيرا من الدنى على القارئ . . وأما القارئ فقد يسأل نفسه . . ألا يعرف المسئولون كل هذه الأمور والأرقام ؟ بالطبع يعرفونها ! ! فماذا فعلوا ؟ ! !

إنهم يعرفون أن سعر قرص الطعمية زاد بنسبة ٢٠٠٪ أى من خمسة مليمات إلى عشرة مليمات . قد وصل سعر الكيلو من الطعمية إلى ١٨٠ قرشا . وقد يتساءل أحد . حق الطعمية ! ويعرف المسئولون أن مصدر هذه الزيادة يرجع إلى ارتفاع أسعار الزيوت . ونقص الانتاج من الفول . إن إنتاج مصر حوالى ٢٤٠ ألف طن سنويا . نصيب وزارة التموين حوالى ٦٠ ألف طن . توزعها على الجمعيات

الاستهلاكية . وأن العدس لا يكفى لاحتياجات الناس . إن القاهرة وحدها تحصل على ٤ آلاف طن سنويا . أى أن لكل فرد حوالى نصف كيلو جرام فى السنة .

فهل يكفى أن يعرف المسئولون هذه الحقائق ؟

مرة أخرى . . ماذا فعلوا ؟

معذرة . ليس أمامنا إلا أن نرجع إلى الدراسة التى بين أيدينا حول إمكانية الحد من ارتفاع الأسعار . أما أن يلتفت اليها المسئولون أولا يلتفتوا . فتلك أمور لا يعلمها إلا الله وحده .

تقول الدراسة : من الواضح أن معيار التسعيرة الجبرية كان ينصب على وجود نقص خطير فى المعروض من بعض السلع . الأمر الذى لايمكن تركها للعرض والطلب . والا زاد سعرها إلى الحد الذى لايتحمله المواطن العادى .

وقد لاحظ أن تحديد الأسعار قد خضع لإشراف جهات متعددة . فتقوم وزارة الصناعة بتحديد أسعار المنتجات الصناعية . وتقوم وزارة التموين بتحديد أسعار السلع التموينية . وقد ترتب على ذلك إهمال وعدم تناسق بين الأسعار المختلفة .

ومن الأسباب التى ساهمت فى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وأجور العمل . زيادة حجم الاستيراد عن حجم المدخرات بشكل كبير . حيث وصل التمويل المتاح للاستيراد الى ٣٦٠٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ . بينما بلغ الاستيراد المعتمد ٣٧٨٧ مليون جنيه . وتسبب ذلك فى زيادة الأجور . ومن الواضح أن السلع كلها متشابكة . يدخل بعضها فى إنتاج السلع الأخرى . مما يؤدى إلى امتصاص دخول المستهلكين . فارتفاع سعر البنزين مثلا قد أدى إلى ارتفاع سعر كل ما ينقل من السلع من مواطن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك . ولاشك أن ارتفاع أسعار البنزين ٣ مرات خلال عام واحد . وما صاحبه من ارتفاع فى أسعار أجور النقل . قد انعكس على السلع الاساسية فزاد سعرها . مثل الخضراوات والفواكه واللحوم والبقول وغيرها .

● عمليات البيع والشراء فى سوق الجملة لم تعد كما كانت بعيدا عن الرقابة

وقد اثارت الدراسة سؤالا هاما . هل المطلوب تثبيت الأسعار . أو تحقيق رقابة سعرية حازمة . ؟

من الواضح أن التاجر لايحترم التسعيرة الجبرية . كما أن الدعم لايصل فى معظم الأحيان إلى مستحقيه . كما أنه قد أدى بالفعل إلى سوء الاستهلاك . وعن طريقه تحولت بعض السلع من الاستهلاك الآدمى إلى الاستهلاك غير الآدمى . والدليل على ذلك رغيف العيش الذى أصبح يستخدم كعليقة حافة للحيوانات .

وعلى ضوء هذه الصورة . فإن الحلول التى اقترحتها الدراسة قد أخذت فى الاعتبار أمورا منها أن السلع قد أصبحت متشابكة . ولذلك يجب أن يكون هناك تنسيق بين جهات التسعيرة . ولايتم رفع سعر سلعة قبل دراسة آثار هذا الرفع على السلع الأخرى . ثم إن هناك سلعا « اجتماعية » عامة مثل خدمات المرافق الأساسية . ولا تخضع للتسعيرة العادية . ولاتحدد بالعرض والطلب كما أنه لايمكن ربط سعرها بتكلفة إنتاجها . فى نفس الوقت تهم المواطن العادى . . والقصور فيها ينعكس على المجتمع كله .

مثلا : خدمات البريد والانتقال والمواصلات والاتصالات ؟ وعلى الدولة أن تقوم بانتاجها مباشرة ولايتم رفع سعرها إلا إذا كان هناك تحسن شامل فى الخدمة . أو إذا كان هناك هدف فى ترشيد الاستهلاك .

يجب تقسيم السلع مابين سلع أساسية تقوم للمواطن بالسعر المناسب . بصرف النظر عن تكلفتها . مع ضرورة إحكام الرقابة على منافذ توزيعها وسلع لاتخضع للتثبيت . ولكنها ترتبط برقابة فعالة . تضمن عدم الاستغلال ثم سلع كمالية تترك حرة . ولكن يجب أن تفيد بهوامش ربح معقولة . أما السلع الهامة فيجب عدم تحريك سعرها إلا بعد العرض على لجان مركزية تدرس أوضاع كل خدمة . وتصدر موافقتها بناء على معايير موضوعية تضمن سلامة الخدمة ومعقولية السعر والربح .

وفى كل الأمور يجب أن تلصق بكل وحدة من وحدات السلع المبيعة سعر السلعة . أما فى السلع التى تحتاج إلى توصيف فيجب أن تلصق بطاقة تحدد مواصفات السلعة وسعرها . وتاريخ صنعها . ويعتبر نزع البطاقة جريمة يعاقب عليها القانون .

إن هذا الاقتراح يضمن تلاقى العنف من ناحية . واحترام التسعيرة من ناحية أخرى . وعند تحريك الأسعار يجب ألا تسرى الأسعار الجديدة على السلع المنتجة قبل صدور قرار تحريك السعر . حتى لاتتسرب الفائدة إلى التجار . الذين يستفيدون فى كل مرة من تحريك الأسعار . كما أن ذلك قد يقضى على عمليات التخزين المتعمدة التى يلجأ إليها التاجر عندما يتوقع ارتفاع الأسعار . الأمر الذى يؤدى إلى نقص المعروض بشكل خطير . وقد طالبت الدراسة بتشديد العقوبة على التجار فى قضايا التموين . بما لايقل عن سنة حبس . . وألف جنيه غرامة . مع ضرورة إشراك الجماهير والنقابات فى الرقابة على الأسعار .

ولأن المشكلة قد تضخمت . فقد تعددت الحلول التى يقدمها المختصون . ومنهم الدكتور سمير طوبار المستشار بوزارة المالية . ويقترح تكوين مجلس أعلى للأجور والأسعار . يتولى رئاسته رئيس مجلس الوزراء .

ولعل الدكتور سمير طوبار قد سأل نفسه أكثر من مرة قبل أن يعرض هذا الاقتراح . هل هذا المجلس يؤدى إلى حل مشكلة الأجور والأسعار ؟ وهل المسألة هى مسألة تشخيص للمشكلة أو هى مشكلة تنفيذ لوائح وقوانين بالدرجة الأولى ؟

أليس المجلس المقترح يشابه اللجان الوزارية . مضافا اليها بعض المختصين . الحقيقة أن الأمر يحتاب الدراسة واقتراح الحلول يحتاج إلى حزم فى تنفيذ القوانين مع رقابة دقيقة وحازمة . ويقترح الدكتور سمير تكوين جهاز رقابة فعال يتابع تنفيذ القوانين والقرارات . ويؤكد للشعب حرص الدولة على ضمان احترام مانصدره من تعليمات .

لكن هل يعتبر المجلس المقترح جهازا للمتابعة . بعرض قراراته على الوزارات والأجهزة المختلفة ؟

وهل نجح جهاز تخطيط الأسعار فى تأدية واجبه ؟

تلك أمور نناقشها فى موضوع آخر .

□

● طوابير المواطنين كل يوم على المخبزات الاستهلاكية . أحيانا تتوافر السلع . وأحيانا لا

شركة رادار للنشر والإعلان

٩٦ شارع قصر النيل - القاهرة

يسر شركة رادار أن توجه عناية كل من يهمه الأمر إلى أن الشركة مملوكة مناصفة بين أصحابها الحاليين منذ ١٩٦١ وهم :

السيد / ميشيل زومبا تليس

السيدة / لولا زقلمه

ميشيل زومبا تليس

المدير العام